طالباني من كركوك: يجب ترسيخ التعاون بين مكونات الشعب

رئيس الجمهورية يجتمع بعدد كبير من الشيوخ وعلماء الدين ورؤساء العشائر

بغداد/ المدى
أكد رئيس الجمهورية جلال طالباني على أن "ترسيخ روح الشراكة والعمل المشترك والتآخي الحقيقي بين القوميات الكركوكية ضروري لحل المشاكل وتطوير المدينة و ازدهارها، لاسيما وأن المدينة تستحق كل الدعم و المساندة و الاهتمام".
ونقل بيان رئاسي حصلت "المدى" نسخة منه أن "طالباني اجتمع عصر أمس الأول في مدينة كركوك مع عدد كبير من الشيوخ و رؤساء العشائر وعلماء الدين و الشخصيات الاجتماعية البارزة من جميع المكونات في المدينة".
وتابع البيان "وفي بداية اللقاء رحب طالباني بهم، مشيرا إلى أن كركوك هي مدينة التآخي والمحبة، وأن المودة راسخة و قوية بين ساكنيها من جميع مكوناتها المتنوعة".
وبيّن الرئيس طالباني أن كركوك خدمت العراق كثيرا لكنها ظُلمت كثيرا وحُرمت من خيراتها الهائلة، مشددا على أهمية تعزيز التعايش الحضاري و تغليب لغة الحوار و التسامح و تعميق الوحدة الوطنية و التوافق الوطني في المدينة.
كما أكد الرئيس طالباني ان ترسيخ روح الشراكة والعمل المشترك و التآخي الحقيقي بين القوميات الكركوكية ضروري لحل المشاكل و تطوير المدينة و ازدهارها، لاسيما و أن المدينة تستحق كل الدعم و المساندة و الاهتمام.
وشدد رئيس الجمهورية على ضرورة تركيز الاهتمام بالتركمان والمسيحيين في كركوك أكثر من غيرهم وتقديم الدعم لهم والعمل على تحقيق مطالبهم واحتياجاتهم الضرورية، لأنهم ظُلموا كثيرا في زمن النظام البائد الذي أنكر وجود التركمان بشكل قاطع.
كما اكد الرئيس طالباني اهمية دور العشائر في كركوك في مكافحة الإرهاب وحفظ الامن و توطيد اطر التعاون و التآخي المصيري بين جميع المكونات.
و سلط فخامته الضوء على مسار العملية السياسية و الجهود التي تبذل لحل المشاكل في البلاد، مشيرا الى ضرورة تحقيق الشراكة الحقيقية و اشراك الجميع في رسم السياسات وفي ادارة البلاد.
بدورهم عبر الحضور عن شكرهم للرئيس طالباني على هذا اللقاء، مثمنين دوره المحوري على ادارة البلاد و دعمه المستمر للكركوكيين بشكل خاص.

مجلس علاوي إلى الاثنين.. والعراقية تحذر من التنصل

حملة إعلامية أكدها مستشار حركة الوفاق من "الدعوة" لإجهاض "السياسات العليا" ◆ القائمة غير متفقة بين مكوناتها على تهديدات زعاماتها بسحب الثقة عن الوزارة

بغداد / المدى

أكد مصدر برلماني، أمس الخميس، أن مجلس النواب أجل القراءة الثانية لقانون لمجلس السياسات العليا إلى الاثنين المقبل لتعديل بعض فقراته.
ونقلت وكالة السومرية نيوز عن المصدر قوله، إن "رئيس مجلس النواب أسامة النجيفي قرر خلال جلسة البرلمان الـ٢٧ من السنة التشريعية الثانية التي عقدت، أمس الخميس، تأجيل القراءة الثانية لقانون مجلس السياسات العليا إلى الاثنين المقبل، الـ١٢ من أيلول الحالي".
وأضاف المصدر الذي طلب عدم الكشف عن اسمه، أن "تأجيل القراءة جاء بعد أن طلبت اللجنة القانونية سحب مشروع القانون لتعديل بعض فقراته".
وعلق مجلس النواب، صباح أمس الخميس، جلسته الـ٢٧ من السنة التشريعية الثانية لمناقشة القراءة الثانية لقانون مجلس السياسات العليا نصف ساعة احتجاجا على القصف التركي الإيراني، بطلب من التحالف الكردستاني.
وعقد مجلس النواب العراقي، أمس، جلسته الـ٢٧ من السنة التشريعية الثانية برئاسة أسامة النجيفي وحضور ٢١٢ نائبا، فيما أكد مصدر برلماني أن الجلسة ستشهد القراءة الثانية لمشروع قانون المجلس الوطني للسياسات العليا والتصويت على النظام الداخلي للبرلمان والقراءة الأولى لعدد من مشاريع القوانين.
واعتبرت القائمة العراقية، الخميس، أن موقف حزب واحد في كتلة دولة القانون ضد إنشاء مجلس السياسات العليا يضر به ولا يضر بالتوافق الوطني، مؤكدة أن الحملات الإعلامية المنظمة ضد تشكيله أجندة حزب واحد، فيما أكدت أن سياسة إشعال الأزمات ستنعكس على مجمل العملية السياسية.
وقال مستشار العراقية هاني عاشور في بيان صدر، أمس، وتلقت "المدى"، نسخة منه، إن "موقف حزب واحد في كتلة دولة القانون ضد إنشاء المجلس الوطني للسياسات العليا هو إعلان تنصل عن التوافق الوطني الذي أرسى دعائمه اتفاق أربيل"، مبينا أن "الأخير هو الذي أنتج الحكومة واتفاقات أخرى بين الكتل السياسية من بينها إنشاء مجلس السياسات".
وأضاف عاشور أن "موقف حزب واحد لا يعني عدم وجود توافق عراقي بين الكتل، وهو ما تؤكده الكتل السياسية نفسها التي تصر على الالتزام بالتوافق وتشكيل المجلس الوطني للسياسات"، مشيرا إلى أن "الحملات الإعلامية المنظمة ضد تشكيل مجلس السياسات هي أجندة حزب واحد ولا تمثل الشعب العراقي وكتله السياسية".
وتابع عاشور أن "خروج حزب وتنصله عن التوافقات السياسية يضر بمصلحة الحزب نفسه ولا يضر بالتوافق الوطني الذي تبنته الكتل السياسية كطريق لقيادة العراق والوصول به إلى الاستقرار"، محذرا من أن "سياسة إشعال الأزمات والإضرار بالتوافق الوطني السياسي ستنعكس على مجمل العملية السياسية، وسيكون مضرا بمن يقف ضد التوافق، فيما سيكون مدعاة للكتل السياسية الأخرى أن تتمسك بالتوافق الوطني الذي عبرت عنه اتفاقات أربيل".
وكان رئيس الوزراء نوري المالكي قد أكد، في الـ١١ من آب الماضي، عدم اقتناعه بمجلس السياسات الإستراتيجية في وقت تتجه فيه الدولة للترشيق، معتبرا أن المجلس يعد قضية إرضائية وليس له أي دور في الحلول التي تعترض العملية السياسية.
وكان من المقرر أن تشهد جلسة مجلس النواب الـ٢٧ من السنة التشريعية الثانية، أمس الخميس، القراءة الثانية لمشروع قانون المجلس الوطني للسياسات العليا، فيما أكد مصدر برلماني، أن البرلمان أجل القراءة الثانية للقانون إلى الاثنين المقبل لإجراء تعديلات على بعض فقراته.
وصوت مجلس النواب خلال جلسته الـ١٩ من السنة التشريعية الثانية برئاسة النجيفي وحضور ٢٣٢ نائبا، على مشروع قانون مجلس السياسات الاستراتيجي مبدئيا، بعد إنهاء القراءة الأولى، فيما تم التأكيد على أن الكتل السياسية اشترطت عدم معارضة نصوصه ومبادئه مع الدستور العراقي.
وكان ائتلاف دولة القانون دعا في السادس من آب الماضي، أعضاء مجلس النواب إلى عدم الموافقة على إمكانية اختيار رئيس مجلس السياسات عبر التصويت عليه في البرلمان، وفي حين أكد أن هذه الفقرة في قانون المجلس تفتح الباب لإضافات أخرى وعقد سياسية جديدة، أشار إلى أن هناك نسبة كبيرة من التوافق على البنود الأخرى في المجلس لأنها صيغت طبقا لاتفاقيات أربيل، فيما أكدت القائمة العراقية، أن عرقلة إنشاء مجلس السياسات الإستراتيجية العليا من خلال إغراقه في تفاصيل معقدة خسارة وتخريب للنظام الديمقراطي في العراق وإنفراد بالسلطة يشابه خطاب النظام الديكتاتوري السابق، وفي حين أشارت إلى أن لعبة التعقيد من خلال التفاصيل أصبحت مكشوفة النوايا، لفتت إلى إن من يراهن على اللعب لضمان السلطة الوهمية إنما يلعب للخسارة فقط.
واتفق قادة الكتل السياسية، في الثاني من آب الحالي، خلال الاجتماع الذي عقد في منزل رئيس الجمهورية جلال طالباني، على أن يتم إقرار مشروع قانون المجلس الوطني للسياسات العليا، الذي من المتوقع أن يرأسه زعيم القائمة العراقية أياد علاوي، في البرلمان بعد تقديمه من قبل رئيس الجمهورية. جهة أخرى، وفي الصعيد ذاته، طالب عضو لجنة الأمن والدفاع والنائب عن ائتلاف العراقية حامد المطلك رئيس الوزراء بالموافقة على أحد مرشحي قائمته لوزارة الدفاع، مشيرا إلى أن القائمة العراقية سوف تسحب الثقة عن الحكومة في حال عدم تنفيذ اتفاقية أربيل.
وكانت تصريحات سياسية، قد أشارت إلى انه سيتم حسم ملف تسمية الوزارات الأمنية بعد عيد الفطر، الذي بقى معلقاً منذ تصويت مجلس النواب بالأغلبية على منح الثقة لحكومة رئيس الوزراء نوري المالكي من دون الوزارات الأمنية في ٢١ كانون الأول من العام الماضي.
وقال المطلك: "على رئيس الوزراء نوري المالكي أن يوافق على أحد مرشحي القائمة العراقية لوزارة الدفاع"، مشيراً إلى أن منصب وزير الدفاع للقائمة العراقية حصراً وهذا ما تم الاتفاق عليه.
وأضاف أن في حال خرق دولة القانون للاتفاقات السياسية فان لا توجد أي قيمة لهذه الاتفاقات وسوف تكون هناك مشاكل تضر العملية السياسية.
وبين أن القائمة العراقية سوف تتخذ موقف في حال عدم استجابة دولة القانون على وضع خارطة صحيحة لإنقاذ البلد فسوف تقوم العراقية بسحب الثقة عن الحكومة.
إلا أن عضو كتلة الحل المنضوية داخل ائتلاف العراقية سهاد العبيدي أعربت عن أملها أن يخرج اجتماع زعيم العراقية إياد علاوي ورئيس الوزراء نوري المالكي الذي من المرجح أن يعقد خلال الأيام القليلة المقبلة بنتائج مرضية تخرج العملية السياسية من مأزق تأخر تسمية الوزراء الأمنيين وحل بقية المسائل العالقة، معتبرة تصريحات علاوي بسحب الثقة عن الحومة بأنه لا يصب بمصلحة العملية السياسية.
وقالت العبيدي إن تصريحات زعيم القائمة إياد علاوي هي تحصيل حاصل تجاه الإخفاقات التي حصلت في تطبيق اتفاقية أربيل التي على إثرها تم تشكيل حكومة الشراكة الوطنية، مطالبة إياه بالتريث وتأجيل طلب سحب الثقة من الحكومة الحالية.
وأضافت أن الأجدر بزعماء الكتل السياسية أن يلجأوا إلى لغة الحوار وان تكون هناك توافقات بينهم وان ما يصدر من تصريحات الآن سواء من علاوي أو غيره من النواب بسحب الثقة من الحكومة في الوقت الحالي غير صحيح لأننا نعاني من الخروقات الأمنية وتجاوزات دول إقليمية على العراق وخاصة من قبل الكويت، داعية زعماء الكتل لان يجلسوا من اجل التشاور والتباحث في كيفية تطبيق بنود اتفاقية أربيل وتطبيق الشراكة الحقيقية.
وكان القيادي في ائتلاف دولة القانون والنائب عن التحالف الوطني عبد الإله النائلي، أتهم وزراء القائمة العراقية المشاركين في الحكومة، بأنهم لم يثبتوا حرصهم على تقديم خدمة للمواطنين، قائلا: "العراقية تعمل على خلق أزمات لإضعاف رئيس الوزراء.
وأضاف النائلي، أن القائمة العراقية تسعى لخلق مشاكل داخل البلاد وخارجه، لإشعار العراقيين بأن رئيس الوزراء نوري المالكي غير قادر على حل تسميه الوزراء الأمنيين (الداخلية، الداخلية)، متهماً العراقية بأنها تلعب على ورقة الوزارات لإضعاف الحكومة.
وأوضح النائب عن الوطني: أن وزراء القائمة العراقية لم يثبتوا للمواطنين بأنهم حريصون على تقديم الخدمة.

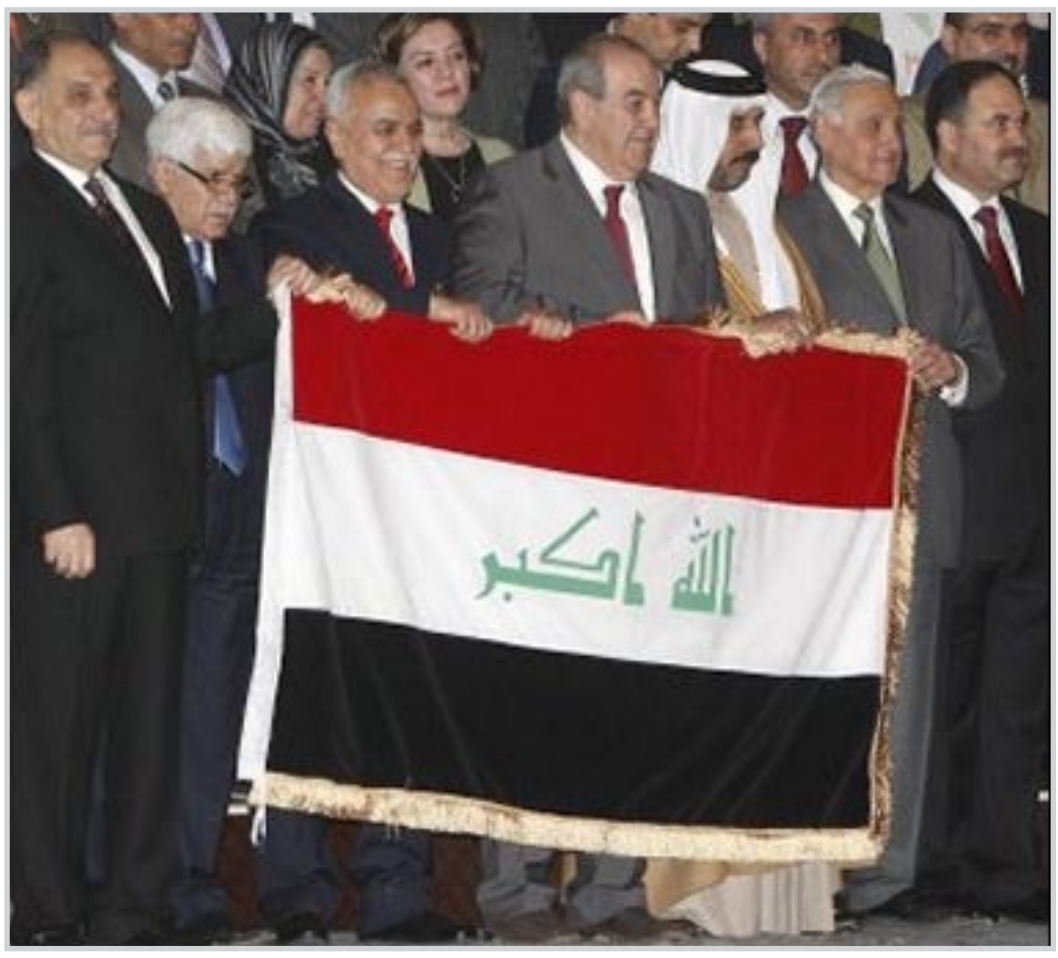

دولـــة الـقـانـون تـنـفـي هـيـكـلـة وزارتـــي الـدفـاع والـداخـلـيـة

معالجة المشاكل الأمنية من خلال تغيير القيادات المفصلية ومعالجة الخروقات

بغداد / المدى

نفى قيادي بارز في ائتلاف دولة القانون أن يكون رئيس الوزراء نوري المالكي بدأ بإعادة هيكلة الوزارات الأمنية، إذ دعا النائب خالد الأسدي، القائد العام للقوات المسلحة بتغيير القيادات الأمنية.
وكانت هناك معلومات تشير بأن رئيس الوزراء والقائد العام للقوات المسلحة نوري المالكي بدأ بهيكلة وزارتي الدفاع والداخلية وبعض القيادات الأمنية والمستشارين.
وقال الأسدي: "هناك مطالبات من قبل السياسيين بضرورة معالجة الخروقات الأمنية التي تحدث نتيجة الاختراقات داخل وزارتي الدفاع والداخلية"، نافياً أن يكون المالكي بدأ بهيكلة الوزارات لأنها لا يمكن هيكلتها.
وأضاف: على المالكي أن يبذل ما بوسعه من جهد لمعالجة الخروقات الأمنية وتغيير بعض القيادات الأمنية لانها تحتاج إلى أن تكون أجهزة خالية من الاختراقات وأن تكون هناك دقة في اختيار القادة الأمنيين.
وفي وقت سابق، دعا وزير الأمن الوطني السابق والنائب عن التحالف الوطني شيروان الوائلي إلى شمول القيادات الأمنية بعملية الترشيق الحكومي التي ستطال المؤسسات التنفيذية.
وقال الوائلي إن قوات الدفاع العراقي الخارجي غير مستكملة لأنها غير مجهزة بغطاء جوي وأيضا البحري بمستوى التهديدات، أما وضع الأمن الداخلي يحتاج إلى استقرار سياسي، مشيرا إلى ضرورة إعادة النظر بالمنظومة الداخلية في جانب الأمن والمعلومات والمخابرات، لان حرب ضد الإرهاب وليس مع الجيوش، وبالتالي يستوجب منظومة أمنية عالية المستوى.
وأضاف النائب عن الوطني: الترشيق يفترض أن يشمل الجميع وان بعض القيادات ترهلت وأصبح لديها عدد سنين طويلة في هذا المجال وبالتالي من المفترض ان تشكل قيادات جديدة لإدارة الملف الأمني.
من جانبه، طالب عضو في لجنة الأمن والدفاع النيابية بأن "يكون بدلاء القادة الأمنيين غير منتمين لجهات ولأحزاب سياسية".
وقال عضو اللجنة عبد الستار البياتي في بيان صحفي تلقت "المدى" نسخة منه أمس الخميس إن "إبدال وتغيير بعض القادة الأمنيين من مناصبهم ومراكزهم الأمنية حالة إيجابية وتعود إلى تقييم الجهات المشرفة عليهم، لكن يجب أن يكونوا البدلاء مهنيين ولم ينتموا إلى أية جهة سياسية أو حزبية".
وأضاف أن "ضمان بقاء القرار الأمني بعيداً عن التجاذبات والخلافات السياسية سيعزز من أمن واستقرار البلاد وأن عدم خضوع القادة الأمنيين لتوجهات حزبية أو ضغوط سياسية سيمكنهم من إدارة الملف الأمني بكفاءة وحيادية".
يُذكر أن بعض المحافظات شهدت إجراء بعض التغييرات في قادتها الأمنيين بوزارتي الدفاع والداخلية من قادة الجيش والشرطة.
وتطالب بعض القوى السياسية بإعادة التوازن في الهيكلية الأمنية في المحافظات من أجل عدم حدوث ظاهرة الاعتقال العشوائي في المناطقة المختلفة.
وكان النائب عن ائتلاف العراقية خالد العلواني، أشار في تصريحات سابقة إلى أن معاناة العراقيين طالت ولا يبدو أن لها نهاية، موضحاً إن الشعب يريد التغيير والرقي والعيش في أجواء أكثر أمناً ورخاءً وهذا أقل ما يقدم له.
وقال العلواني إن الأوضاع على الساحة العراقية تسوء يوماً بعد آخر في كافة الجوانب ولاسيما الأمنية، معرباً عن اعتقاده بأن حوادث الاغتيالات والتفجيرات الأخيرة والهروب المتكرر للسجناء من الموصل والبصرة والحلة دليل واضح على فشل القادة الأمنيين والأجهزة الأمنية بصورة عامة.
كما طالب باستبدال القيادات الأمنية الحالية وتكليف أشخاص آخرين يتمتعون بالكفاءة العالية والحيادية، وإنهاء ملف وزيري الداخلية والدفاع، مؤكداً أن بداية التغير تكون بتمسك المواطن بحقوقه المشروعة والمطالبة بها عبر التظاهر والضغط على الحكومة من أجل تحقيق الإصلاحات المنشودة.
اتهم عضو لجنة الأمن والدفاع في البرلمان النائب عن كتلة الأحرار حاكم الزاملي "قيادات امنية لم يسمها بالترهل والفساد وعدم إمكانيتها النهوض بالواقع الأمني للبلاد".
وقال "إن هذه القيادات لا يهمها امن العراق بقدر ما يهمها مصالحها الشخصية".
مضيفا "أن هذه القيادات لا تراقب العمل الميداني ولا تنزل إلى المدن والسيطرات، الأمر الذي لا يمكنها من النهوض بالواقع الأمني".
وأشار "إلى أن لجنة الأمن والدفاع ستقوم بمتابعة ومحاسبة كل من تجد لديه تقصير في هذه الفترة".
كما طالب عضو اللجنة الآخر النائب اسكندر وتوت، بتغير قيادة عمليات بغداد وبعض القيادات الأمنية الأخرى، متوقعاً حدوث خروقات أمنية خلال الأيام المقبلة.

وقال وتوت في تصريح سابق أن "الوضع الأمني سوف يتدهور خلال الأيام المقبلة بسبب قرب انسحاب القوات الأميركية والنقص الفني الاستخباراتي وسط الأزمات السياسية".
وشدد على ضرورة أن "يتم تغير قيادة عمليات بغداد وبعض القيادات الأمنية لأنها لم تثبت جدارتها في حماية واستقرار بغداد، مؤكدا ان التغيير سيساعد على استقرار بغداد والوصول إلى بر الامان."
أما في ما يخص التحقيق بشأن هروب سجناء البصرة أكد وتوت أن المتورطين هو مدير الخلية العقيد حازم وآمر الفوج العقيد سعدي وممثل خلية الاستخبارات ابو عمار البصري إضافة إلى امراء السرايا وافراد الحرس وضباط كبار وتمت إحالة الجميع إلى القضاء."
واستدرك وتوت " لم اتهم مكتب رئيس الوزراء نوري المالكي ولم اتهم أبو علي البصري وتحفظنا بالحديث عن هذه التوصية".
وكان والنائب عن التحالف الوطني رافع عبد الجبار كشف نية الحكومة إعادة هيكلية المنظومة الأمنية.
وقال عبد الجبار في تصريح سابق: "إن البرلمان العراقي عازم على تغيير أكثر القيادات الأمنية بسبب الخروقات الأخيرة التي حصلت وتكررت في الآونة الاخيرة"،
مشيرا إلى أن الحكومة العراقية كذلك عازمة على تغيير هذه القيادات.
وأضاف: ان المنظومة الدفاعية تحتاج الى تغيير بعض قياداتها لإعادة استتباب الامن الذي تدهور كثيرا.
وأشار إلى أن التغيير سيشمل القيادات الامنية في وزارات الدفاع والداخلية والأمن الوطني وعمليات بغداد.
يذكر ان العراق شهد قبل أسابيع موجة تفجيرات وهجمات دامية طالت ١٠ محافظات وخلفت نحو ٣٣٠ قتيلا وجريحا بينهم عناصر من الشرطة والجيش.
كشف رئيس اللجنة النائب حسن السنيد أن اللجنة قدمت جملة توصيات الى رئيس الوزراء القائد العام للقوات المسلحة نوري المالكي، في وقت باشر وزير الدفاع وكالة سعدون الدليمي مهامه أمس.
وقال السنيد في تصريح سابق إن "اللجنة قامت برفع توصيات الى رئيس الوزراء مطالبة بالإسراع في حسم مرشحي حقائب الوزارات الأمنية، وان يكونوا من الاكفاء، فضلا عن ضرورة اعادة هيكلة وتغيير القيادات الامنية المتقادمة وضرورة عقد اجتماعات متواصلة لحسم الملفات الامنية".
واضاف ان "هناك توجها لتغيير بعض الخطط الامنية في العاصمة ومحافظات اخرى مع متابعة المقصرين وتحميل اي مسؤول قاطع تقع التفجيرات ضمن قاطعه المسؤولية كاملة للتمكن من تحقيق مكاسب امنية وضبط الامن في المناطق"، لافتا الى ان اللجنة دعت في السياق نفسه مجلس القضاء الى تفعيل احكام الاعدام التي تصدرها المحاكم بحق الإرهابيين والمجرمين، كما طالبنا رئاسة الجمهورية بان توعز الى وزارة العدل بتنفيذ تلك الاحكام لتكون رادعا لكل من يستبيح دماء العراقيين او كل من يجرؤ على القيام باعمال من هذا القبيل.
وأشار السنيد إلى أن "هناك توجها قويا من قبل اللجنة لزيادة الرصد التصويري في محافظة بغداد (كاميرات المراقبة) وتعميم التجربة في المحافظات الاخرى لنتمكن من السيطرة على تحركات العناصر الإرهابية وتفعيل المراقبة ٢٤ ساعة"، موضحا أن "الرصد بالكاميرات موجود في بغداد، لكنه محدود ولا يغطي جميع المناطق. لذا طالبنا بزيادة هذه الأجهزة لنتمكن من توسيع الرصد اليومي لحركة الشارع، ولىنها تخدم العمل الاستخباري ومساعي رجال الامن في ملاحقة الخارجين على القانون والمطلوبين".

رئيس مجلس الادارة رئيس التحرير
فخري كريم
المدير العام
غادة العاملي
نائب رئيس التحرير
عدنان حسين
مدير التحرير
علي حسين
سكرتير التحرير الفني
ماجد الماجدي
المدير الفني
خالد خضير
جريدة سياسية يومية تصدر عن مؤسسة المدى للإعلام والثقافة والفنون
بغداد. شارع أبو نواس - محلة ١٠٢ - زقاق ١٣ بناء ١٤١
هاتف: ٧١٧٨٨٥٩ . ٧١٧٧٩٨٥
كردستان. أربيل. شارع برايتي
دمشق. شارع كرجية حداد
ص.ب:٨٢٧٢ أو ٧٣٦٦
هاتف: ٢٣٢٢٧٥ - ٢٣٢٢٢٧٦
فاكس:٢٣٢٢٢٨٩
بيروت. الحمرا.شارع ليون
بناية منصور. الطابق الاول
تليفاكس: ٧٥٢٦١٦ . ٧٥٢٦١٧
التوزيع: وكالة المدى للتوزيع
مكاتبنا: بغداد/ كردستان/ دمشق/ بيروت/ القاهرة/ قبرص
AL - MADA
General Political Daily
Issued by : Al - Mada Establishment for Mass Media, culture & Art
طبعت بمطابع مؤسسة المدى للاعلام والثقافة والفنون